٥٢

دراسات

جمادى الأول ١٤٤١هـ / يناير ٢٠٢٠م

الجمهورية الشعبية في البحر الأحمر:
تحليلٌ شامل لبصمة الصين الخطابية والمادية في المنطقة

الدكتور محمد السديري

الجمهورية الشعبية في البحر الأحمر:
تحليلٌ شامل لبصمة الصين الخطابية والمادية في المنطقة

الدكتور محمد السديري

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

١- البحرُ الأحمر في الخطابِ الدائر باللغة الصينية في جمهورية الصين الشعبية ٨

٢- الأثرُ الماديُّ لجمهورية الصين الشعبية في البحر الأحمر ١٠

٢-١ الأثرُ السياسي ١٠

٢-٢ الأثر الاقتصادي ١٦

٢-٣ الأثرُ الأمني ٢٤

٣- اجتذاب جمهورية الصين الشعبية نحو الاضطلاع بدور "بنّاء" في البحر الأحمر ٣٠

تبنَّى صنَّاع السياسة بالمملكة العربية السعودية نهجاً جديداً للسياسة الخارجية تجاهَ القارة الإفريقية، بدايةً من ٢٠١٨-٢٠١٩. وقد شهد هذا النهج خُطوةً غيرَ مسبوقة، تمثَّلت في تعيين وزير دولة للشؤون الإفريقية، وتعاونٍ رسمي أكبرَ مع الدول الإفريقية ومنظماتها مثل الاتحاد الإفريقي، واعتمادٍ أكبر على دبلوماسية مؤتمرات القمة.[١٩٠] وهكذا نتيجة هذا الاهتمام المتزايد، اكتسبت منطقةُ اتصال البلادِ الرئيسة بإفريقيا، البحر الأحمر، أهميةً جديدةً.[١٩٦] في ديسمبر ٢٠١٨، أعلنت المملكةُ العربية السعودية عن إنشاء كيانٍ جامع للدول العربية والإفريقية المطلَّة على حوض البحر الأحمر وخليج عدن، والذي سيعمل على تيسير سبُلِ تحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون الأمني لأعضائه. [٨٠] إن حمايةَ مصالح السعودية في البحر الأحمر والنهوضَ بها يتطلَّب من وجهة نظر صانعي السياسة السعوديين تكوينَ فَهمٍ أفضل وأكثرَ عمقاً لبعضِ أهمِّ الدول المعنيَّة والأطراف الفاعلة الخارجية المؤثرة في المنطقة. يركِّز هذا التقريرُ على أحد هذه الأطراف؛ وهي جمهورية الصين الشعبية، التي برزت خِلالَ العقد الماضي بوصفها طرفاً من أهمِّ الأطراف الفاعلة في كلٍّ من العالم العربي وإفريقيا.

يسعى هذا التقريرُ إلى الإجابة عن عددٍ من التساؤلات الأساسية المتعلقة بفَهم الوجود الصيني في منطقة البحر الأحمر: ما التفكير (أو الخطاب) الإستراتيجيُّ الراهن تجاه البحر الأحمر في جمهورية الصين الشعبية؟ ما طبيعةُ الوجود المادي لجمهورية الصين الشعبية في البحر الأحمر بين الدول الساحلية المختلفة وغير الساحلية (ذات الصلة)؟ [٥٦] وما الذي يتعيَّن على السعودية فِعلُه ضمن جهودها لتأسيس كيان على مستوى المنطقة في ضوءِ المفهومِ الخِطابي لجمهورية الصين الشعبية ووجودها الماديِّ في البحرِ الأحمر؟ في سبيل سعينا للردِّ على هذه التساؤلات، فقد قسَّمنا هذا التقريرَ إلى ثلاثةِ أجزاء؛ يبحث الجزءُ الأولُ في كيفية رؤية البحر الأحمر خلال النقاشاتِ الأكاديمية في الصين؛ لأن مثلَ هذه النقاشات الأكاديمية تمثِّل، ولا سيما في ظلِّ غياب التصريحات الرسمية، مصدراً مهمّاً للتوصُّل إلى إدراكٍ أعمقَ للتصورات والحسابات الإستراتيجية المحتملة للنخب السياسية الصينية تجاهَ البحر الأحمر. ويقدم الجزءُ الثاني استعراضاً مفصلاً وشاملاً للأثرِ الماديِّ والحيوي متعددِ الجوانب لجمهورية الصين الشعبية في جميع أنحاءِ المنطقة، مع التركيز بشكلٍ أساسيٍّ على أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية هناك. وأما فيما يخصُّ الجزءَ الثالث والأخير، فإنه يتناولُ مدى إمكانية الاستفادة من التصورِ

الخطابي لجمهورية الصين الشعبية تجاه المنطقة، في إطارِ أثرِها المادي هناك، وذلك لخدمة المصالحِ المشتركة بين دول البحر الأحمر، إلى جانب العمل (على نحوٍ تعاوني) على تيسير سبلِ إنشاءِ بنيةٍ أمنية مشتركة، أو إطار عبر إقليمي للحكم في ظل كيانِ البحر الأحمر الذي اقترحته المملكةُ العربية السعودية. [٣٢]

١- البحرُ الأحمر في الخطابِ الدائر باللغة الصينية في جمهورية الصين الشعبية

إن التصورَ المفوهميَّ للبحر الأحمر بوصفه منطقةَ تفاعل موحَّدة تحددت حدودُها (ربما) من خلال بنيةٍ أمنيةٍ مشتركة، أو إطار عبر إقليمي للحكم، ناهيك عن كونِه مجالاً ذا أهميةٍ إستراتيجية وطنية صينية، لم يكن رائجاً على نطاقٍ واسعٍ بالنقاشات الأكاديمية في جمهورية الصين الشعبية.[٣٣] وهذا الادعاءُ تؤكده نتائجُ البحث في المجلات الأكاديمية الصادرة باللغة الصينية، والتي يمكنُ الوصولُ إليها حول دراسات المنطقة العربية أو الإفريقية، والمتاحة من خلال قواعدِ بياناتٍ مثل (CNKI)؛ إذ نلاحظ، على سبيل المثالِ، عدمَ نشرِ أيِّ مقالات حتى الآن حول البحر الأحمر في كلٍّ من مجلة البحوث العربية التي تتخذُ بكينَ مقرّاً لها (منذ ٢٠١٥ وحتى الوقت الحاضر) ومجلة البحوث الإفريقية التي تديرها الأكاديميةُ الصينية للعلوم الاجتماعية (٢٠١٠-٢٠١٧)[١٢٩]، ولا يُستثنى من ذلك سوى مجلة العالم العربي التي تتخذُ من شنغهاي مقرّاً لها (منذ ١٩٨٠ حتى الآن)، والتي تضمُّ مجموعةً من الأعمال حول هذا الموضوع، لكنها مجموعةٌ صغيرة. ومع ذلك، وباستثناءِ مقال واحدٍ يرجع تاريخُ كتابته إلى عام ١٩٨٦ ويناقش الأهميةَ الجغرافيةَ والإستراتيجية للبحر الأحمر، فإن بقيةَ المقالات لا تعدو أساساً عن كونها رواياتٍ وصفيةً نُشِرت بين الفينة والأخرى على مدى العقود الأربعة الماضية حول موانئ البحر الأحمر، مثل جدة وجازان والعقبة، والتي يبدو أنها قد كُتبت بُغيةَ تسليط الضوء على أهميتها المحتملة للمصالح الاقتصادية الصينية في المستقبل.[٨٢]

ويمكنُ أن يعزى غيابَ التصور المفاهيمي الواضح تجاه البحر الأحمر بالنقاشات الأكاديمية في جمهورية الصين الشعبية إلى الطريقة التي لطالما كان يُنظر من خلالها إلى العالمين العربي والإفريقي بوصفهما منطقتَين منفصلتَين للتفاعل الصيني. ويمكن ملاحظةُ هذه التفرقة على مستوى الدوائر الأكاديميةِ؛ إذ يقلُّ أو ينعدمُ التفاعل بين الدراسات الإقليمية العربية والإفريقية. هذه التفرقة يُعَبَّر عنها تعبيراً بيروقراطيّاً من خلال بنية وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، حيث يعمل قسم الشؤون الغرب آسيوية والشمال إفريقية بشكل منفصل عن قسم الشؤون الإفريقية. إن المنتدياتِ الإقليميةَ التي تُقام برعاية الصين للدول العربية أو الإفريقية، والتي بينما تحظى أحياناً بعضويةٍ مزدوجة من مجموعة البُلدان نفسها (مثل مصر والسودان)، تؤكد على هذه

التفرقةِ في تعاطي جمهورية الصين الشعبية مع العالَمَين العربي والإفريقي. إن البحرَ الأحمر، كونه منطقةً تعرف "بتوسطها"، لا تتوافَقُ بسهولة مع هذه الرؤية المرسومة للعالم. ومن جهة أخرى، يمكن فَهمُ هذا الغياب للتصور المفاهيمي بوصفه أمراً نجَمَ عن طغيان مناطق جغرافية بحرية أخرى، مثل القرن الإفريقي وخليج عدن، على البحرِ الأحمر (أو اندماجه فيها).

هذا الرابطُ قد أوضحَتْه مقابلةٌ أجريت في ٢٠١١ مع الدبلوماسي الصيني المهتمِّ بالشأن الإفريقي شو جان (مواليد ١٩٥٣)[٨٣] الذي أشار قائلاً: "إذا كانت إفريقيا مثلَ البندقية، فإن القرنَ الإفريقي يشبهُ آليَّةَ الأمان فيها، الذي يحرس البحر الأحمر، ويشرف على حركة ١٢٪ من التجارة العالمية، فضلاً عن أن أكثرَ من ٢٠٪ من صادرات النفط تمرُّ من خلاله".[١٤٣] وعليه لا يُمكن فَهمُ أهمية منطقة البحر إلا من خلال عَلاقته بالقرن الإفريقي والمحيط الهندي عموماً، ووظيفته بوصفه ممرّاً ضيقاً يربط مسطحاتٍ مائيةً مختلفة معاً، [٦٥] الأمرُ الذي يفضي إلى رؤية تمثل إشكاليةً تجاه البحر الأحمر؛ إذ يُنظر إلى جغرافيته بوصفها تحدّياً يشبه مأزق ملقا، إذ يمكنُ لقوات معادية، مثل البحرية الأمريكية، أن تمنعَ حركةَ الملاحة البحرية الصينية، وأن توقع ببحريةِ جيش التحرير الشعبي الصيني في المحيط الهندي.[١٢٧]

على الرغم من غياب التصورِ المفاهيمي الملموس تجاه البحر الأحمر في النقاشات الأكاديمية الدائرة في جمهورية الصين الشعبية، فمن المحتمَلِ أن تتأثرَ هذه المحادثات، المندمجة بدرجة كبيرة في الشبكات العالمية لإنتاج المعارف وتبادلها، بالخطابات العربية والإفريقية والدولية حول البحر الأحمر. وهناك فعليّاً عددٌ متزايدٌ من الأعمال الأكاديمية المنشورة حديثاً والصادرة باللغة الصينية قد تناولت الأنشطةَ الخاصة بعدة أطراف خارجية فاعلة في البحر الأحمر والقرن الإفريقي خلال السنوات الأخيرة.[٤٢] هذه الأعمالُ تناقِش ليس النماذج الإقليمية الجديدة (وأُطر الحكم المرتبطة بها) التي تروِّج لها مثلُ هذه الأطراف الفاعلة الخارجة فحسب، وإنما تنخرط أيضاً في الأبحاث الصادرة باللغة الإنجليزية التي تتبنّى باستمرار مفهوماً موحداً تجاه البحر الأحمر كمنطقة مترابطة وذات تفاعل عضوي داخلي. وقد نظمت أيضاً بعض الفعاليات الأكاديمية حول المنطقة في الصين. ففي مايو ٢٠١٨، استضافت جامعةُ شنغهاي للغات الأجنبية أولى وَرَشات العمل حول البحر الأحمر، وقد حضرها لفيفٌ من المؤرخين وعلماءِ الآثار

الصينيين والأجانب.[٣٧] وألمحت الملاحظاتُ الختامية لوانغ شينهوا (١٩٧٤)،[١١٧] الباحثِ في إسرائيل التوراتية، إلى الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية المحتملة للمنطقة لجمهورية الصين الشعبية في ضوء مبادرة الحزام والطريق (BRI).

لقد بدأت المنطقةُ بعيداً عن حدودِ الدوائر الأكاديمية في تحقيق تقدمٍ كبير في المخيلة الشعبية في الصين، وإن كان بطريقةٍ سلبية رعتها الدولةُ من خلال فيلم الحركة "عملية البحر الأحمر" "Red Sea Operation" في عام ٢٠١٨. الفيلم من إخراج الصيني دانتي لام (المولود بهونج كونج في عام ١٩٦٥)، وقصتُه مستوحاةٌ مباشرةً من عملية الإجلاء التي نفذتها بحريةُ جيش التحرير الشعبي للمدنيين الصينيين (والأجانب) من اليمن في عام ٢٠١٥.[١٦] وفي حين تجنَّبَ الفيلم أيَّ احتفاء بالتدخل الذي قادته جمهوريةُ الصين الشعبية بالخارج، خلافاً لفيلم "المحارب الذئبي ٢" "Wolf Warrior ٢" في ٢٠١٧، والذي حققَ إيراداتٍ بلغت ٩٠٠ مليون دولار أمريكي، لكنه مجَّدَ دورَ جيش جمهورية الصين الشعبية في حماية المدنيين الصينيين في عالمٍ شديد الخطورة والعنف.[٩٢] وقد شاهدت النخَبُ الصينية الفيلم خلال مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني التاسع عشر لعام ٢٠١٧، مما يشير إلى مستوى الدعمِ الكبير الذي أولته الدولةُ للفيلم [١٨١]. وقد قوبل الفيلم باستحسانٍ واسعِ النطاق، وكان ثانيَ أعلى الأفلام إيراداً في شباك التذاكر لجمهورية الصين الشعبية؛ إذ حقَّق حوالي ٥٨٠ مليون دولار أمريكي. [٥٢-٦٠].

٢- الأثرُ الماديُّ لجمهورية الصين الشعبية في البحر الأحمر

٢-١ الأثرُ السياسي

تتمتَّعُ جمهورية الصين الشعبية بعَلاقاتٍ سياسية وُديَّة مع معظم دول البحر الأحمر، يعود تاريخُها مع بعضها، ولا سيما مصر (١٩٥٦)، واليمن (١٩٥٦)، والسودان (١٩٥٩)، إلى منتصف القرن العشرين، ولا تزالُ تهتدي بالحنين إلى عصر التضامن الأفرو-آسيوي المناهضِ للاستعمار الذي نشأ في أعقاب مؤتمر باندونغ الذي عُقد في عام ١٩٥٥.[١٥٧] كان للعديد من هذه الدول العربية دورٌ مهمٌّ في صدور القرار رقم ٢٧٥٨ الذي اعترف بجمهورية الصين الشعبية، كونها الكيانَ الشرعي الوحيد الذي يمثِّل الصينَ في الأمم المتحدة في يوليو عام ١٩٧١.[٧٦] وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن

الماضي، كانت العَلاقاتُ الدبلوماسية لجمهورية الصين الشعبية مع الصومال (١٩٦٠)، وإثيوبيا (١٩٧٠)، وجيبوتي (١٩٧٩) معقدةً بسبب المنافسة بين الصين والاتحاد السوفيتي، وتأثيرها على سياسات القرن الإفريقي. وقد أوجدت نهايةُ الحرب الباردة الظروفَ لانخراط الخصوم الأيديولوجيين السابقين في أماكنَ أخرى من البحر الأحمر مثل المملكة العربية السعودية (١٩٩٠)، وكذلك إقامة عَلاقاتٍ دبلوماسية رسمية مع دولٍ استقلَّت حديثاً مثل إريتريا (١٩٩٣) وجنوب السودان (٢٠١١). لا تعترف جمهورية الصين الشعبية ولا تتمتَّع بأيِّ عَلاقات دبلوماسية مع دولة إقليم أرض الصومال المستقلة فعليّاً، والتي أعلنت انفصالَها أحاديَّ الجانب عن الصومال في عام ١٩٩١.

وقد أشارت وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية في معجمِها الدبلوماسي الحاليِّ إلى العَلاقات مع مصر [٥٨] والمملكة العربية السعودية باعتبارها "شراكتين إستراتيجيتين شاملتين"، ومع إثيوبيا باعتبارها "شراكة تعاونية إستراتيجية شاملة"، ومع جيبوتي والسودان بأنها "شراكتان إستراتيجيتان".[١٨٤] وهكذا تعكس هذه اللغةُ الخاصة بوزارة الخارجية مدى إدراكِ بكين للأهمية المتميزة لمختلف دول البحر

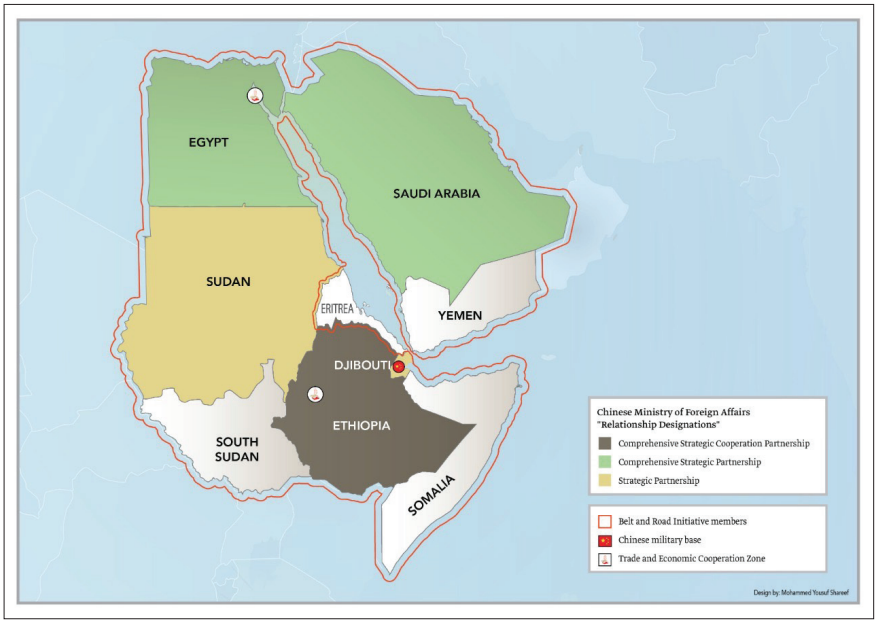

خريطة الدَّلالات السياسية والاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية في البحر الأحمر

الأحمر فيما يخصُّ مصالحَها الوطنية، بالإضافة إلى مستوى التعاون الذي نجحت في تنميته مع هذه الدول. [١٢٦] ومن الجديرِ بالذكر أنه منذ عام ٢٠١٧، صنَّفَت الصين عَلاقتَها مع إسرائيلَ بوصفها "شراكة شاملة للابتكار"، وهو تعبيرٌ يؤكدُ على مركزية التكنولوجيا ونقلها في كيفية رؤية النخب للعَلاقات الصينية-الإسرائيلية في كلا البلدين.[١٢٦]

وتُعدُّ الزيادةُ الملحوظة في عدد الزيارات الاعتيادية على مستوى الدولة لكلا الجانبين مؤشراً على زيادة تعاون جمهورية الصين الشعبية مع المنطقة. فقد داوم وزراءُ خارجية جمهورية الصين الشعبية في بداية كلِّ عامٍ على القيام بجولة في العديد من البلدان الإفريقية: ففي يناير ٢٠٢٠، زار وانغ ايي (المولود في ١٩٥٥) ثلاثاً من الدول المطلة على البحر الأحمر(مصر وإريتريا وجيبوتي) من بين الوجهات الإفريقية الخمس المختارة ضمن جولته.[٨٦] هذا الاهتمامُ الذي توليه الصين للعالم العربي والقارة الإفريقية قابله زيادةٌ في عددِ زيارات الوفود الرسمية من دول البحر الأحمر إلى الصين، سواء لأغراض ثُنائية أو من أجل حضورِ المؤتمرات الدولية التي تنظِّمُها جمهورية الصين الشعبية مثل "الحوار الرفيع المستوى بين الحزبِ الشيوعيِّ الصيني والأحزاب السياسية العالمية" في ٢٠١٧، أو "منتدى الحزام والطريق للتعاونِ الدوليِّ" الذي عُقد في ٢٠١٧ و٢٠١٩. [٢٠]

في حين كانت الترتيباتُ الثنائية الوسيلةَ الأساسيةَ للتعاون بين جمهورية الصين الشعبية ودول البحر الأحمر، فإنَّ الأطرَ المتعددةَ الأطراف التي أنشأتها جمهورية الصين الشعبية، مثل "منتدى التعاون الصيني-الإفريقي" (الذي تأسَّس في عام ٢٠٠٠) و"منتدى التعاون الصيني-العربي" (الذي تأسس في عام ٢٠٠٤)، قد برزت أيضاً بوصفها ملتقياتٍ مهمةً للتشاور وتعميق العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية. [١١٢] وقد شاركت معظمُ دول البحر الأحمر ـ باستثناء إريتريا ـ في مبادرة الحزام والطريق [١٣٩] منذ إطلاق القيادةِ الصينية لها في عام ٢٠١٣.[١٨٣] وقد انضمَّ ما يقرب من نصف دول البحر الأحمر (المملكة العربية السعودية، ومصر، والسودان، وإثيوبيا) إلى بنك الاستثمار الآسيوي المرتبط بمبادرة الحزام والطريق، والذي أُنشِئ في عام ٢٠١٦، بكونهم أعضاءً إقليميين أو غير إقليميين.[١٦٧] وبالإضافة إلى هذه الأطر المؤسسية متعددةِ الأطراف التي أنشأتها جمهوريةُ الصين الشعبية، تتمتَّع بكين أيضاً

بعَلاقات جيدة مع المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة التي تشملُ تمثيلاتٍ عربيةً وإفريقية قوية، من بينها جامعةُ الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، ومجموعة الـ ٧٧ (والصين).[٥]

وقد زاد من تعميق العَلاقات السياسية بين جمهورية الصين الشعبية ودول البحر الأحمر تلك الجاذبيةُ الجديدةُ التي صارت تتمتَّع بها الصينُ في البيئة الجيوسياسية السائدة نتيجةَ استشعار غياب القيادة الأمريكية (أو انسحابها) من الشرق الأوسط وإفريقيا، والتعدُّدية القطبية المتزايدةِ للقوة العالمية، والركود الاقتصادي النسبي (ويُعزى ذلك جزئيّاً إلى الحرب التِّجارية الصينية-الأمريكية المستمرة، وتزايدِ الحواجز الحمائية في جميع أنحاء العالم).[١٠٩] ونظراً لأن العديدَ من دول البحر الأحمر تعاني من توتراتٍ سياسية حادة في عَلاقتها بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسبب نَزعتها التسلطية المحلية، فإنَّ تأكيدَ جمهورية الصين الشعبية، كما هو مُبيَّن في أوراقها البيضاء مثل *سياسة الصين تجاه إفريقيا* (٢٠١٥) *والسياسة الصينية تجاه الدول العربية* (٢٠١٦)، بأنها "لن تتخذَ مطلقاً المسارَ القديم للمستعمرين" وما صاحب ذلك من عدمِ اهتمامٍ بشؤونها الداخلية، قد لقي صدّاً لدى بعضِ النخب في المنطقة.[١٨٣] إن رغبةَ جمهورية الصين الشعبية في توفير درجةٍ من التغطية السياسية للنخب التي تلقى خِزياً دوليّاً وعقوبات جراءَ سياساتها وسلوكياتها الداخلية، ولا سيما سياسات السودان خلال حكم عمر البشير (الذي وُلد عام ١٩٤٤)، قد قوبلت أيضاً بدرجةٍ ما من الاحترام والتقدير.[٨٦]

وفي المقابل، أظهرت دولُ البحر الأحمر السلطوية (إلى حدٍّ كبير) القدرَ نفسَه من الاحترام والتقدير تجاهَ المواقف السياسية لجمهورية الصين الشعبية، حسبما اتضح ذلك في دعمها الدبلوماسي الحثيث لمواقف بكين تجاه تايوان، ومؤخراً فيما يتعلقُ بإقليم شينجيانغ، في المحافل الدولية.[١٣٦] والأهمُّ من ذلك، أن الكتلَ العربية والإفريقية، وعلى غرار السوابق التاريخية، قد أصبحت من أهمِّ المروجين والمرددين لشعارات الحزب الشيوعي الصيني وحديثه فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والسيادة وتقرير المصير الوطني.[١٠٠] وخلالَ اجتماعِ جمهورية الصين الشعبية مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في يوليو ٢٠١٨، أصدرت خطة عملٍ دعت فيها إلى تعميقِ التعاونِ في مجال مكافحة التطرف وتكثيف الحوار الحضاري بين الجانبين.[١٠٣]

يرتبط هذا التأكيدُ الخطابي بالضرورة بالجهود الأوسع نطاقاً التي تبذُلُها جمهورية الصين الشعبية لمواجهة الانتقادات الدولية بشأن سياساتِها الحاليّة في إقليم شينجيانغ، وكذلك لتفادي أيِّ ردِّ فعلٍ محتمل من العالم العربي نحو هذه السياسات. وفي اجتماع مماثل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي عُقد في سبتمبر ٢٠١٨، حصلت جمهوريةُ الصين الشعبية على تأييد الحاضرين لإعلانٍ دعا إلى تطبيق تعددية الأطراف والتحول الديمقراطي في النظام الدولي.[٩٣] وأدان الإعلانُ أيضاً "تفكيرَ الحرب الباردة" وهيمنةَ بعض الدول، وذلك في إشارةٍ ضمنية إلى الولايات المتحدة التي تخوض ضدَّها جمهوريةُ الصين الشعبية حرباً تِجاريةً طويلة الأمد.

ويُعدُّ الاقتصادُ الصيني الواعدُ أحدَ الأسباب الأخرى للإعجاب الذي تُكنُّه دول البحر الأحمر تجاه جمهورية الصين الشعبية؛ إذ يُنظر إليه، ولا سيما بين البُلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال، على أنه يقدِّم نموذجاً بديلاً مهمّاً للتنمية والجهات المانحة لنموذج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو أنه، على أقلِّ تقدير، يَمنح الحكومات المحلية مزيداً من القدرة على المساومة، بحكمِ وجودها وحدها، خلال التفاوضِ بشأن الشروط المالية مع الأطراف الفاعلة الخارجية الأخرى.[٧١] وكثيراً ما تشدِّد جمهورية الصين الشعبية على دورِها البديل عند مخاطبة النخَبِ العربية والإفريقية، مؤكدةً على "عدم إملاءِ أيِّ شروط سياسية عند تقديم المساعدات الإفريقية" وأن عمليةَ التحديث الموجهة نحوَ التنمية التي تروج لها تتناقضُ تناقضاً مؤاتياً مع تلك التي اتبعَها الغربُ في نهج "الحديد والنار" الأكثر تدميراً، والذي يستندُ إلى تغيير النظم وحسابات المجموع الصفري.[٨١]

ومما يعززُ أيضاً تلك الجاذبيةَ السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها جمهوريةُ الصين الشعبية ما تبذله من جهودٍ آخذةٍ في التزايد والنجاح لإعادة تشكيلِ مشاعرِ العامة والنخبة تجاهها في العديدِ من دول البحر الأحمر.[٥٤] فمنذ منتصفِ الستينيات، والدولة الصينية تتيح بانتظام مِنَحاً دراسيةً وفرصاً لتدريب الطلاب ورجال الأعمال وكوادر المسؤولين العرب والأفارقة.[١١] وفي حين أن مثلَ هذه التجارب التعليمية لا تَغرِس بالضرورة في الأفراد أيديولوجياتٍ وسرديات مرغوبةً، فإنها تخلف في نفوس المتلقين مشاعرَ إيجابية تجاه البلد المضيف.[٤٩] هذه الانطباعاتُ، بدورها، يمكنُ أن يترتبَ عليها نتائجُ عمليةٌ تنعكس على العَلاقات الثنائية على المدى الطويل، ولا سيما أن العائدين من الخارج يتولَّون مناصبَ ذاتَ أهمية سياسية واقتصادية وثقافية في

أوطانهم. مولاتو تشومي (الذي ولد في ١٩٥٧)، الرئيس السابق لإثيوبيا (٢٠١٣-٢٠١٨) كان خريجَ جامعة بكين.[١٩٦] أسياس أفورقي (الذي ولد في ١٩٤٦)، رئيس إريتريا (١٩٩٣- حتى الآن)، أرسلته الجبهةُ الشعبية لتحرير إريتريا (المعروفة حاليّاً باسم الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة) إلى جمهورية الصين الشعبية في أواخر الستينيات من القرنِ الماضي لدراسة العلوم السياسية، وهذه التجربة قد تركت في نفسِه، وَفقاً لأحد التقارير الأمريكية المسرَّبة، تقديراً بالغاً تجاهَ الصين الماوية.[١٢]

منذ أواخر التسعينيات وما بعدها، ازدادت بشكلٍ كبير أعدادُ الأجانب، ولا سيما العرب والأفارقة، الذين التحقوا بمؤسساتِ التعليم العالي في جمهورية الصين الشعبية، وذلك يُعزى في جزءٍ منه إلى زيادة توافر المنح الدراسية الممولة من الدولة من خلال مجلس المنح الدراسية الصيني؛[٧٨] إذ قُدِّر عددُ الطلاب العرب بإجمالي ٢٠،١٤٩ لعام ٢٠١٧، مع توافر النية الصريحة في إطار "خطةِ العمل بين الصين والدول العربية ٢٠١٨-٢٠٢٠" لزيادة هذه الأعدادِ خلال الأعوام القليلة المقبلة.[٧٣] وَفقاً لبيانات وزارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية مفتوحة المصدر، فهناك ٨١,٥٦٢ طالباً إفريقيّاً قد التحقوا بمؤسسات التعليم العالي في الصين في عام ٢٠١٨.[٩٨] وقد استهدفت سياساتُ المنح التابعة لجمهورية الصين الشعبية ليس الدولَ الكبرى في منطقة البحر الأحمر فحسب، بل امتدت لتستهدفَ أيضاً الأطرافَ الفاعلة الصغيرة. فخلال المدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، على سبيل المثال، تلقى طلابٌ ومسؤولون من جنوب السودان ما يقرب من ٤١٠٠ منحة دراسية من جمهورية الصينِ الشعبية.[٣١] واعتباراً من ٢٠١٩، وفي إشارةٍ إلى مزيدٍ من الاهتمام بالدول الأخرى التي طال إهمالها، قدمت الصينُ دعماً مماثلاً لأكثرَ من ٤٠٠ إريتري و١٣٠ صومالي على الأقل.[٩٥]

بالإضافة إلى التعليم التقليديِّ، كانت برامجُ التدريب للأحزاب السياسية، والتي تركزُ على النخب الحاكمة الحالية والمستقبلية في الدول ذاتِ أنظمة الحكم الفردية أو متعددة الأحزاب، واحدةً من الأدوات المهمة الأخرى في إعادة تشكيلِ مشاعرِ العامة والنخبة تجاه جمهورية الصين الشعبية.[٥١] ويستغرق تنفيذُ مثل هذه البرامج التدريبية للأحزاب السياسية مدة زمنية قصيرة، وتشتمل غالباً على لقاءاتٍ للمشاركين مع نخب الحزب الشيوعي الصيني وجمهورية الصين الشعبية، وحضور المحاضرات في المؤسسات التعليمية التابعة لجمهورية الصين الشعبية، والخروج في رِحْلات مَيدانية إلى مواقعَ

مختارة لأغراض تعليمية وترفيهية.[١٢٦] هذه البرامجُ، التي تركزُ على موضوعاتٍ مثل بناء القدرات الإدارية والحزبية، وتدريب الكوادر وإدارتها، والرقابة الفعالة والممارسات الرقابية، وسياسات التحضر، والتخفيف من حدة الفقر، قد ازدادت زيادةً كبيرةً في السنوات الأخيرة، وأصبحت وسيلةً مهمةً نشرت جمهورية الصين الشعبية من خلالها رؤيتَها المفضلةَ تجاه الحكم، والحفاظ على الاستقرار، والتنمية في جميع أنحاءِ دول البحر الأحمر.[١٠٨] وقد استفادت كلٌّ من الحركة الشعبية لتحرير السودان، والجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية، والحزب الوطني الديمقراطي (مصر) من برامج تدريب الأحزاب السياسية تلك.[٣١]

٢-٢ الأثر الاقتصادي

إن الأثرَ الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية في البحر الأحمر يُعدُّ أثراً كبيراً، ويمثل أهمَّ سمةٍ لتواجدها هناك. فمنذ عام ٢٠١٨، بلغ إجماليُّ حجمِ التجارة في المنطقة (بما في ذلك الطاقة) مع جمهورية الصين الشعبية ٩٣ مليار دولار أمريكي، مما جعلها أهمَّ شريكٍ تِجاري لجميع دول البحر الأحمر المعنية.[١٨٨] الاختلالُ التِّجاري الحاد لصالح جمهورية الصين الشعبية يعكس طبيعةَ عَلاقاتِها الاقتصادية مع معظم دول البحر الأحمر (باستثناء المملكة العربية السعودية وجنوب السودان وإريتريا). وفي المقابل تبرزُ أهميةُ المنطقة بوصفها مورداً مهماً لمختلف أنواع الموارد، ولا سيما النفط الخام.[١٣١] وقد توافدت، بدايةً من منتصف التسعينيات، شركاتُ النفط المملوكة للدولة مثل مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، مدفوعةً بإستراتيجية "الخروج" التي تتبعها الحكومةُ المركزية، إلى المنطقة، وخاصة السودان، بعدما أصبحت جمهوريةُ الصين الشعبية مستورداً صافياً للنفط الخام في عام ١٩٩٣.[١٠١] وبفضل احتياطياتِ السودان المؤكَّدةِ البالغة ٣,٥ مليار برميل، وخضوعها لعقوبات غربية واسعة النطاق (منذ ١٩٨٩)، سرعان ما برزت بوصفها سوقاً مهمّاً ساعد كياناتٍ صينيةً مثل مؤسسة البترول الوطنية الصينية على التوسع والتدويل التجاري. وبين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ ، خرج من السودان ٤٠٪ من إنتاج النفط الخارجي لمؤسسة البترول الوطنية الصينية، لتشكلَ الوارداتُ من تلك الدولة ما يقرب من ٧٪ من إجمالي الواردات التي دخلت السوقَ الصينية حتى يوليو ٢٠١١.[٧٨]

بيد أنه، خلال العقد الماضي، أدت العواملُ الأمنية الهيكلية المحتملة، بالإضافة إلى الجهود المكثفة التي بذلتها جمهورية الصين الشعبية لتنويع مصادرِ وارداتها من الطاقة خلال العقد الماضي، إلى انخفاضِ الأهمية الشاملة لدول البحر الأحمر (باستثناء المملكة العربية السعودية) بوصفها مورداً للطاقة إلى الصين.[٢١] وبحلول ٢٠١٨، بلغت نسبةُ السودان وجنوب السودان مجتمعين ٠,٦٪ فقط من إجمالي واردات النفط الخام إلى جمهورية الصين الشعبية.[١٥٧] وقد انعكس أثرُ هذا الانخفاض نوعاً ما على اليمن؛ ففي عام ٢٠٠٣، زودت البلادُ جمهوريةَ الصين الشعبية بأكثرَ من ٧٪ من إجمالي وارداتها من النفط الخام، غير أن الرقمَ تقلَّص إلى أقلَّ من ٠,٢٪ بحلول عام ٢٠١٨.[٩٢] وهكذا نتيجةَ انقسام السودان، فإنه يُمكن أن يُعزى هذا الانخفاضُ إلى الطبيعة المجزأة لقطاع النفط هناك، والتي كان لها تأثيرٌ سلبي على الصادرات: ففي حين أن غالبيةَ الاحتياطيات النفطية المقدرة تقع داخلَ أراضي جنوب السودان، فإن البنيةَ التحتية القوية لصناعةِ النفط (التي شيدتها مؤسسةُ البترول الوطنية الصينية)، والمتمثلة في خطوط الأنابيب ومصافي التكرير ومحطة تصدير متصلة بالبحر الأحمر عبر بورتسودان، تقعُ في الشمال. وعليه فإن تراجُعَ العَلاقات بين الخرطوم وجوبا، مثلما حدثَ في أواخر ٢٠١١ وأوائل ٢٠١٢ (عندما فشِلَ الجانبان في الاتفاق على رسوم نقلِ خطوط الأنابيب) وخلال اندلاعِ الحرب الأهلية الشاملة في جنوب السودان في ٢٠١٣، قد أدى إلى الحدِّ من إمكانية التعويلِ على هذه الدول بوصفها مصادرَ مستقرةً لواردات الطاقة الصينية.[١٥١]

في حالةِ اليمن، فإن الاستنزافَ البنيوي طويلَ الأمد لاحتياطيات البلاد من النفط (جراء فرط الاستهلاك وعدم تحقيق احتياطيات نفطية جديدة)، إضافةً إلى الحرب المستمرة هناك منذ ٢٠١٥، كان له تأثيرٌ سلبي على إنتاج النفطِ وتصديره على السواء. [١١٩] وعلى الرغم من هذا التراجعِ العامِّ في مكانة جميع دول البحر الأحمر المصدرة للنفط الخام، فإن سوق الطاقة الصيني لا يزال يتمتعُ بأهميةٍ بالغة لها، الأمر الذي يبرز بدوره الطابَعَ غيرَ المتكافئ والاتكالي للعَلاقات التجارية القائمة؛ إذ لا تزالُ جمهورية الصين الشعبية، على سبيل المثال، تُعدُّ الوجهةَ الوحيدة الناجعة لصادرات دولتي السودان، في حين يستوعبُ السوق الصيني ما يقرب من ١٧٪ (اعتباراً من ٢٠١٧) من النفط الخام المصري المخصص للتصدير إلى الخارج.[١٦٧] تتوافق أنماطُ الاعتماد

هذه على السوق الصينيةِ مع الاتجاهات العالمية، ويمكن ملاحظتُها أيضاً بين مُصدِّري الطاقة والموارد الأولية الآخرين بدايةً من أنغولا ووصولاً إلى أستراليا.

بالإضافة إلى استخراجِ الموارد، هناك بُعدٌ آخَرُ للأثر الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية في دول البحر الأحمر؛ وهو اهتمامُ بكين بتسخير الوجه الاقتصادي الواعد للمنطقة من أجل المحافظة على تنمية اقتصادها الوطني.[٤] فوَفقاً لتقرير وزارة التجارة حول المعرض التجاري الاقتصادي الإفريقي الصيني في يونيو ٢٠١٩، شكلت الدولُ الإفريقية مجتمعة ٤,٤٪ فقط من إجمالي التجارة العالمية لجمهورية الصين الشعبية.[٤٢] وقد اعتبر التقريرُ هذا الحجمَ التِّجاري منخفضاً للغاية، وبالتالي فهو قابلٌ إلى حدٍّ بعيد للزيادة بشكلٍ أكبرَ من خلال استغلالِ "الميادين الجديدة" للتعاون الاقتصادي.[١٥] وهذا ما سيتحقَّق من خلال تيسير وتسريع جمهورية الصين الشعبية للتصنيع والتحديث الزراعي للاقتصادات العربية والإفريقية حسبما هو مذكورٌ في كلٍّ من *سياسة الصين تجاه إفريقيا* و*السياسة الصينية تجاه الدول العربية*.[٢١] ومن المفترض أنه، من خلال التنميةِ الاقتصادية والتطوير التكنولوجي لهذه الدول، سيزداد الطلب المتبادَلُ على السلع والخدمات على مدى العقود المقبلة، وأنه ستتوافر أمام جمهورية الصين الشعبية وجهاتٌ جديدة لتصدير إمكاناتها الزائدة (في الصلب والخرسانة على سبيل المثال) وكذلك المنتجاتُ الصناعيةُ الأعلى مستوىً.[٦٦]

تُظهِر دول البحر الأحمر ديناميةً سكانيةً واقتصادية كبيرة، الأمر الذي يعطي ثِقَلاً لهذا التفاؤل الذي يشعر به مسؤولو جمهورية الصين الشعبية. ومن بين تلك الدول المقصودة بعضُ الدول الأكثر كثافةً سكانية (ويافعة ديموغرافياً) في القارة الإفريقية وشبه الجزيرة العربية مثل إثيوبيا (١٠٩ ملايين)، ومصر (٩٨ مليوناً)، والمملكةِ العربيةِ السعودية (٣٣ مليوناً)، واليمنِ (٢٨ مليوناً).[٢٦] وعلى الرغم من تباين بعض هذه الدول في حجم إجماليٍّ ناتجها المحلي ومؤشرات التنمية البشرية لديها، فإنها شهدت تغيراً اقتصاديّاً كبيراً في السنوات الأخيرة. وتُعدُّ إثيوبيا (التي تعرف "بصين إفريقيا") مثالاً على ذلك؛ إذ إنها نجحت في الحفاظِ على معدلات نموٍّ سنوية بلغ متوسطُها ١٠٪ خلال المدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧، برغمِ ظهورِ علامات تباطؤ في السنوات الأخيرة.[٠] وفي المملكة العربية السعودية، أتاحت الإصلاحات التنظيمية والإدارية التي صدرت بموجب خطة المملكة "الرؤية ٢٠٣٠" إمكاناتٍ جديدةً للوصول إلى السوق، بالإضافة إلى فرص

استثمارية على طول السواحل من خلال مبادرات مثل "مشروع البحر الأحمر" في مجال السياحة، ومشروع "نيوم" في منطقة تبوك (الممتد بين الأراضي المصرية والأردنية)، والجسر البري بين مصر والسعودية الذي من المتوقَّع أن يمرَّ عبر جزيرة تيران إلى سيناء. [١٠٧] وقد تحققت إمكانياتٌ مماثلةٌ في سياق دول شديدة الاكتفاء الذاتي مثل إريتريا، مع إعادة توطيد العَلاقاتِ مع إثيوبيا بعد توقيع "إعلان السلام والصداقة المشترك" في ٩ يوليو ٢٠١٨، ويعود ذلك إلى حدٍّ كبيرٍ إلى جهود الوساطة الخليجية، مما أدى إلى إمكانياتٍ وروابطَ اقتصادية جديدة.[١٣١] وبالتوازي مع هذه التطورات، أنهت الأممُ المتحدة العقوباتِ التي فرضتها على إريتريا، ومن ثَمَّ تيسير دخول المستثمرين إلى السوق.[١٠٩]

لقد استفادت جمهوريةُ الصين الشعبية من أدوات مختلفةٍ لدفعِ عجلة التنمية الاقتصادية لدول البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه عمَّقَت من أثرَها الاقتصاديَّ بالمنطقة. بالمقارنة مع المناطق الأخرى حول العالم، واجه كلٌّ من الشرق الأوسط وإفريقيا مزيداً من التحديات لاجتذاب رؤوس الأموال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي ازداد تعقيداً في السنوات الأخيرة جراءَ التراجع الاقتصادي العالمي.[١٦٥] ولذا كان توفيرُ رأس المال من بين الأدوات الرئيسة التي استخدمتها جمهورية الصين الشعبية في معظم دول البحر الأحمر، وذلك من خلال المِنَح، والقروض المعفاة من الفائدة، والقروض الميسرة.[١٦] وقد استند هذا النهجُ استناداً كبيراً إلى الخبراتِ التنموية لجمهورية الصين الشعبية، والأكثر من ذلك، إلى نهج اليابان إزاءَ الصين في السبعينيات والثمانينيات.[٣٨]

يكون التفاوضُ على المساعدات الخارجية لجمهورية الصين الشعبية من خلال الأطر المتعددة الأطراف القائمة مثل منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، ويكون تمويلُها في الجزء الكبير منها عن طريق كيانات سيادية مثل بنك التنمية الصيني، وبنك التصدير والاستيراد الصيني، وبصورة أكثر محدوديةً من خلال البنك الآسيوي لتطوير البنية التحتية المرتبط بمبادرة الحزام والطريق.[١٣٦] في ديسمبر ٢٠١٥، تعهدت جمهوريةُ الصين الشعبية بتقديم حزمة مساعدات بلغ إجماليها ٦٠ مليار دولار أمريكي لإفريقيا، من بينها ٣٥ مليار دولار أمريكي لاعتمادات التصدير وقروضه، و٥ مليارات دولار أمريكي أخرى في صورة مِنَحٍ، لكي تُنفَق من خلال هذه الأطر المتعددة الأطراف.[٩١] على الرغم من عدم نشرِ جمهورية الصين الشعبية للبيانات المتعلقة

بالمشروع أو، في هذا الصدد، البيانات التي تُميِّز بين المساعدات المتعهَّد بها وتلك التي قُدمت فِعليّاً، غير أنَّ التقديراتِ الصادرةَ عن مبادرة أبحاث الصين وإفريقيا بجامعة جون هوبكنز تشير إلى أن دولَ البحر الأحمر الإفريقي تلقت وحدَها مبالغَ وصل إجماليُّها ٢٥,٨ مليار دولار أمريكي في صورة قروضٍ دون فوائدَ، وقروضٍ ميسَّرةٍ خلال المدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧.[٧١]

لقد تباينت تجاربُ دول البحر الأحمر مع تدفقات رأس المال هذه: على الرغم من المخاوف الشديدة تجاه تعرضِ جيبوتي للوقوع في "فخ الديون" مثلما حدث مع سريلانكا (بلغ الدين العام الجيبوتي حوالي ٨٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، علماً أن أغلبَ هذا الدَّيْن لصالح بنك التصدير والاستيراد الصيني)، فقد استمرت دولٌ أخرى مثل إثيوبيا في إبداء نجاحٍ ملموس في إعادة التفاوض بشأن قروضها المرتبطة بجمهورية الصين الشعبية وإعادة جدولتها.[٣٠] وهنا ينبغي ملاحظةُ أن قرارَ الحصول على مثل هذا التمويل يكون في كثيرٍ من الأحيان مرتبطاً بالمصالح السياسية (إنفاق المحسوبية والاسترضاء الانتخابي، والفساد) الخاصة بالأطراف الفاعلة المحلية على الأرض، أكثرَ من ارتباطه بأيِّ تقييم واضح لمردودية هذه المشروعات وفعاليتها.[١٤١] هذا الوضعُ يعني أن مثلَ هذه العمليات قد ابتُليت بانعدام الشفافية وإهدار رأس المال في مشروعات مظهرية غيرِ مستغَلةٍ ومكلفة.[١٨٦] إن الدورَ المهمَلَ للأطراف الفاعلة المحلية، بالإضافة إلى الجهود المختلفة في جمهورية الصين الشعبية لمراجعة عمليات تقديم القروض وإصلاحها (وذلك جزئيّاً بسبب عدم استدامة هذه الممارسات على المدى الطويل، وكذلك المخاوف من ردِّ الفعل الشعبي من جانب دافعي الضرائب الصينيين تجاه القروض المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق) يشير إلى أن المخاوفَ الدولية المحيطةَ بوجود دبلوماسية ديون لجمهورية الصين الشعبية مبالَغٌ فيها.[١٠٦]

كان رأسُ مالِ جمهورية الصين الشعبية عموماً ذا أهميةٍ بالغة في تمويل مشاريع البنية التحتية (مثل الطرق السريعة، والسكك الحديدية، والموانئ ، والمطارات، ومحطات توليد الطاقة، والسدود) التي تسعى إلى التخفيف من حدة العقبات اللوجستية والنقل داخل دول البحر الأحمر وفيما بينها. ومن الأمثلةِ على ذلك مشاركةُ الصين في بناءِ خط حديد أديس أبابا-جيبوتي الكهربائي بطول ٧٥٩ كيلومتراً، وتوسيع ميناء دوراليه متعددِ الأغراض في جيبوتي (وإدارته)، والذي يتصلُ بالسكك الحديدية نفسها.[١٨]

تم بناء خط حديد أديس أبابا-جيبوتي الكهربائي، الذي نُفِّذ خلال المدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، بواسطة مجموعة سكك حديد الصين (CRG)، وهو المؤسسة نفسُها المملوكةُ للدولة الصينية التي شاركت في بناء قطار الحرمين عالي السرعة بمنطقة الحجاز خلال المدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨، بجزءٍ كبيرٍ من التمويل من بنك التصدير والاستيراد الصيني بلغ إجماليه ٤,٥ مليار دولار أمريكي تقريباً.[١٥٢] هذا ومنذ بَدء التشغيل في عام ٢٠١٨، وخط حديد أديس أبابا-جيبوتي الكهربائي يديره حاليّاً ائتلاف مكون من شركتين صينيتين؛ هما مجموعةُ سكك حديد الصين وشركة الصين للهندسة المدنية، تتوليانِ مهمةَ صيانةِ الخط وتدريب الموظفين المحليين حتى عام ٢٠٢٣ حينما يتوقع تنفيذُ التوطين الكامل.[٨٠] على الرغم من أن حجمَ استخدامه في الشحن ونقل الركاب جاء مخيباً للآمال في هذه المرحلة، فإنه من المتوقَّعِ أن تساعدَ المشروعات المعززة للتوصيل البيني مثل خط حديد أديس أبابا-جيبوتي الكهربائي في معالجةِ الاختناقات الإقليمية الحاليّة على المدى الطويل؛ إذ يمرُّ ما يقرب من ٩٥٪ من تجارة إثيوبيا غير الساحلية عبر جيبوتي.[٩٢] وقد حاولت السلطاتُ في دولةِ إقليم أرض الصومال الاستفادةَ من هذه الاختناقات من خلال استخدام بربرة منفذاً بديلاً لجيبوتي لتدفقاتِ التجارة الإثيوبية، ومغازلة الاستثماراتِ الصينية، لكن محاولتَها لم تُكلَّل بنجاح يذكر.[٩٨]

فيما يتصل بهذه الاستثمارات في «المكونات المادية» الخاصةِ بالبنية التحتية، فالبنيةُ التحتية الرقمية تخضعُ هي الأخرى لتطويرٍ فعالٍ تحت شعار ما يُعرف بطريق الحرير الرقمي.[٤٢] فقد سعت، في السنوات الأخيرة، جميعُ الشركات ذات الثقل التكنولوجي الصيني (مثل ZTE وAlibaba وTencent وZhongxing Telecom وAlcatel Shanghai Bell) إلى دخول أسواقِ البحر الأحمر، والتي كان من أنجحِها شركةُ هواوي. ووَفقاً لمصادرَ متعددة، فقد شاركت هواوي، من بين أمورٍ أخرى، في بناء أكثرَ من ٧٠٪ من شبكات تقنية الجيل الرابع (4G) في جميع أنحاء إفريقيا، والتفاوض مع مزودي الاتصالات المحليين حول توفير تكنولوجيا الجيل الخامس (5G) في المملكة العربية السعودية ومصر، وإقامة عَلاقات وثيقة نسبيّاً مع الاتحاد الإفريقي.[٦٦] وتعمل أيضاً شركةُ كابلات الاتصالات البحرية Huawei Marine الفرعية (من بين شركات التكنولوجيا والاتصالات الأخرى في هونج كونج والصين) على مد كابل من الألياف الضوئية بطول ١٥ ألف كيلومتر يربط باكستان بشرق إفريقيا (عبر جيبوتي) وأوروبا.[١٩] هذا الكابل

البحري، المعروف باسم السلام PEACE اختصاراً لعبارة)باكستان وشرق إفريقيا للربط بأوروبا(بالانجليزية، الذي أُعلن أنه أقصرُ الطرق المباشرة التي تربط بين الصين والشبكات الإفريقية والأوروبية، والذي يبشر بزيادةِ الاتصال عبر الإنترنت بين هاتين المنطقتين زيادةً كبيرةً، من المتوقَّع أن يبدأ تشغيلُه بحلول عام ٢٠٢٠. [١١٨] وفي هذا الصدد، دخل مركزُ بيانات جيبوتي، مركز البيانات المحايد الذي يخدم شرق إفريقيا من خلال قدرته على الوصول إلى أنظمة الألياف البصرية العالمية، في شراكاتٍ مع كيانات الاتصالات الصينية المختلفة.[٣٤] هذا الانتشارُ للبنية التحتية الرقمية، إلى جانبِ تدويل الشركات الصينية، قد يُيسِّر نشرَ الاتصالات الصينية والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية عبر العديد من دول البحر الأحمر، مع إمكانيةِ تغلغُلِ تطبيقات مثل WeChat وTikTok وTaobao وAlipay إلى داخل العديدِ من هذه الأسواق في السنوات القادمة.[١٨٦]

هذا ومن غير المستغرَبِ أن يكونَ الدعمُ المالي المقدَّمُ من جمهورية الصين الشعبية لتطوير البنية التحتية قد ساعدَ الشركاتِ الصينية في تغلغلها إلى أسواق البحر الأحمر. وينبع هذا من الضغوط التي يفرضها مصدرُ التمويل نفسه (جمهورية الصين الشعبية) على مقدمي عطاءات المشروعات، وكذلك النجاحات المعترَفُ بها على نطاقٍ واسع التي حققتها الشركات الصينية في تنفيذ الأعمال التعميرية في جميعِ أنحاء القارة الإفريقية حيث أكملت مشاريعَها خلال أطُرٍ زمنية قصيرة وبميزانيات تنافسية ومنخفضة نسبيّاً.[٢٠] ووَفقاً لبيانات مؤسسة ChinaMed، فقد مُنِحت الشركاتُ الصينية عقوداً بأكثرَ من ٧ مليارات دولار أمريكي في إثيوبيا، و١,٤ مليار دولار أمريكي في السودان، و١ مليار دولار أمريكي في جنوب السودان في عام ٢٠١٨ وحده.[٨٩] وقد أدى هذا التوسعُ للشركات الصينية إلى تدفقاتٍ كبيرةٍ من العمالة الصينية إلى المنطقة،[٥٥] فقد بلغ عددُهم في دول البحر الأحمر الإفريقية حوالي ١٨,٨٤٦ في عام ٢٠١٧، وهذا ما يمثل ٩٪ تقريباً من إجمالي عددِ العمال الصينيين في جميع أنحاء القارة الإفريقية. [١٧٥] وتشير التقديراتُ إلى أن ضِعفَ هذا العدد يتواجد بالمملكة العربية السعودية؛ إذ يشاركُ حوالي ٣٠ إلى ٤٠ ألف عامل في مشروعات بناءٍ مختلفة في جميع أنحاء البلادِ خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.[١٥٠] انضمَّ هؤلاء العمالُ إلى جاليات المغتربين المتزايدة من مواطني جمهورية الصين الشعبية الذين استقروا في جميعِ أنحاء المنطقة طلاباً،

وأصحاب مشروعات صغيرة، وموظفين من ذوي الياقات البيضاء (إداريين) المرتبطين بالمؤسسات الصينية المملوكة للدولة والشركات الخاصة.[٥٥]

سعت جمهوريةُ الصين الشعبية أيضاً، بالإضافةِ إلى التمويل، إلى استخدام أدَواتٍ أخرى لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في المنطقة عن طريق، على سبيل المثال، تقديمِ مساعداتٍ مالية للمشروعات التِّجارية المشتركة وتوسيع نطاقِ المعاملة التفضيلية لتشملَ "مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري في الخارج" المقامة بين جمهورية الصين الشعبية والدولة الشريكة.[١٣٥] وهناك منطقتان،[٥١] معتمَدتان من وزارة التجارة الصينية شيدتهما وتديرُهما شركاتٌ صينية، في إثيوبيا ومصر، وهما على التوالي: المنطقة الصناعية الشرقية (تأسست في عام ٢٠٠٧)، ومنطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري (تأسست في عام ٢٠٠٨).[١٨] وكان جذبُ الاستثمار الأجنبي المباشر غرضاً أساسيّاً من إنشاءِ هذه المناطق: ووَفقاً لوكالة أنباء شينخوا، فقد جلبت منطقةُ السويس للتعاون الاقتصادي والتِّجاري أكثرَ من مليار دولار أمريكي من الاستثمارات التي شمِلت حوالي ٧٠ شركة من أصول صينية.[٦]

بيد أنه بالرغمِ من هذه السياسات، وبالإضافةِ إلى الجهود التي بذلَتْها الحكوماتُ المحلية (وأبرزها جهودُ حكومتي جيبوتي والمملكة العربية السعودية اللتين أقامتا مناطق تِجارة حرةٍ وصناعيةٍ تستهدف الشركاتِ الصينيةَ تحديداً)، بقي الاستثمارُ الأجنبي المباشر الصيني في المنطقة محدوداً نسبيّاً؛ إذ لم تجتذب إفريقيا كلها إلا جزءاً صغيراً فحسب من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للصين (٢,٦٪ في عام ٢٠١٧)، وهو الرقم الذي يُعدُّ أقلَّ أيضاً من الاستثمار الأجنبي المباشر للأطراف الفاعلة الخارجية الأخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.[٦٥] ووَفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية، فقد جرى ضخُّ الاستثمار الأجنبي المباشر لجمهورية الصين الشعبية في إفريقيا بشكلٍ أساسي، وهو نمطٌ من المحتمَل أن يكونَ مكرراً في سياقِ دول البحر الأحمر، في قطاعَي البناء (٢٩,٨٪) والتعدين (٢٢,٥٪)، يليه التمويل (١٤٪) والتصنيع (١٣,٢٪)، وأخيراً في التأجير وخِدمات الأعمال التجارية (٥,٣٪).[١٥٨] ومنذ التسعينيات وحتى ٢٠١٧، استحوذت السودان (٢,٥ مليار دولار أمريكي) تليها إثيوبيا (١,٨ مليار دولار أمريكي) على معظم استثماراتِ جمهورية الصين الشعبية المباشرة في دول البحر الأحمر الإفريقية.[٥٩] وخلال المدة ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٧، التي تزامنت مع

مضاعفةِ الاستثمارات العالمية لجمهورية الصين الشعبية، اجتذبت دولُ البحر الأحمر ما يقربُ من ٥ مليارات دولار، مع بروز إثيوبيا والمملكة العربية السعودية بوصفهما مركزين للنشاط الاقتصادي الصيني، يليهما السودان ومصر.[٤٧]

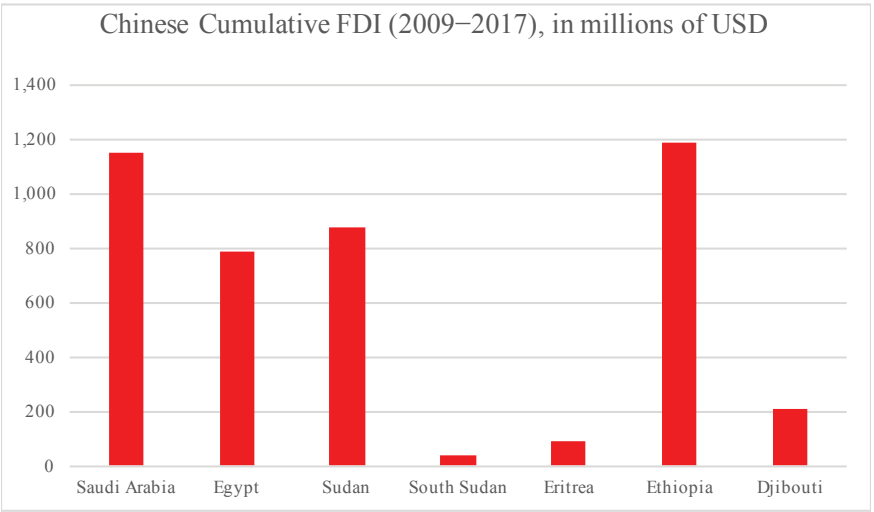

المصدر: وزارة التِّجارة في جمهورية الصين الشعبية [٩٦]

٢-٣ الأثرُ الأمني

لقد دفع توسعُ نطاقِ الأثر الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية في البحر الأحمر على مدى العقدين الماضيين إلى مواجهة مجموعة من التهديدات البحرية والبرية المختلفة لمصالحها الوطنية. تنشأُ هذه التهديدات من الموقعِ الجغرافيِّ المعقد (استراتيجيا) للمنطقة، وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة نسبيّاً. إذا ما وضعنا في الاعتبار أنه يمر يوميّاً بين مَضيقي قناة السويس وبابِ المندب ما يقرب من ٤,٨ مليون برميل من النفط الخام (٢,٥ ٪ من الإجمالي العالمي) و٨-٩ ٪ من إجمالي التجارة الدولية عبر البحر الأحمر،[٥١] فإن إعاقةَ هذا التدفقِ التِّجاري،[٦٨] سواءٌ أكان ذلك من خلال القرصنة غير الحكومية، مثلما حدثَ على طول السواحل الصومالية خلال المدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، أو عبر مناورات "منع الوصول" الممكنة (وإن كانت غيرَ محتملةٍ) بواسطة أطرافٍ معادية (إما منظمات غير حكومية أو قوة عظمى منافسة)

على طول خطوطِ الاتصالِ البحرية يمكن أن يُلحقَ ضرراً بالغاً بسلاسل الإمدادات الخاصة بجمهورية الصين الشعبية وبالتالي اقتصادها.[٩] ووَفقاً لأحدِ التقارير، فإن جمهوريةَ الصين الشعبية تُعدُّ نقطةَ المنشأ والوجهة لمعظم صور التجارة التي تمر عبر قناة السويس، وهي حالةٌ من المرجَّحِ أن تستمرَّ، بالنظر إلى الاستثمارات الاستراتيجية للبلاد في الموانئ الأوروبية الجنوبية، مثل ميناء فادو في إيطاليا وبيرايوس في اليونان بوصفهما مَنفذَي دخول إلى الأسواق الأوروبية.[٩٦] في عام ٢٠١٦، حصلت شركةُ تشاينا أوشن للشحن (كوسكو) المملوكة للدولة على حصةِ الأغلبية بنسبة ٥١٪ في ميناء بيرايوس، وأعربت عن عزمها على استثمارِ ما يقرب من ٦٦٠ مليون دولار أمريكي في توسيع نطاقِ عملياتها المتعلقةِ بالبنية التحتية والتجارية.[٤١] وفي نوفمبر ٢٠١٩، وأثناء إحدى الزياراتِ الرسمية إلى اليونان، تفقَّد شي جين بينغ ميناء بيرايوس، ودعَمَ جهودَ كوسكو هناك بوصفها نموذجاً لأحدِ المشرعات الناجحة المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق.[١٧٣]

بالإضافة إلى هذا التعقيد الجغرافي، تعدُّ المنطقةُ المحيطة بالبحر الأحمر، بحسب وصف دي فال، واحدةً من "أكثر المناطق عرضةً لنشوب الصراعات في العالم"، وهو تصريحٌ يعبر عنه حقيقةُ أن ٤٠٪ من إجمالي قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة و٥٠٪ من البعثات العسكرية التابعة للاتحاد الإفريقي تنتشر هناك.[١١٨] فحركات التمردِ المتكررةُ والصراعاتُ المدنية والمشتركة بين الدول، والتي تفاقمت جراء الحروب بالوكالة، ملأت المنطقة وهدَّدَت مراراً وتَكراراً الوجودَ الاقتصادي المزدهر لجمهورية الصين الشعبية هناك. وخلال المدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، ومجدداً خلال المدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، تعرضت مواقعُ مؤسسة البترول الوطنية الصينية لهجمات متكررة في السودان وجنوب السودان.[١٥١] وفي عام ٢٠٠٧، تعرض حقلُ النفط الذي تديره شركةُ الصين للبتروكيماويات في إقليم أوغادين بإثيوبيا لهجمات المتمردين الصوماليين، ما أدى إلى مقتلِ العشرات من العمال المحليين والصينيين.[١٨٦] إن عدمَ الاستقرار السائد في بُلدان مثل الصومال، والذي يُعزى جزئيّاً إلى الحربِ الأهلية المطولة التي اندلعت منذ عام ١٩٩١، إلى جانب النشاطِ المستمرِّ للجناح العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية، وحركة الشباب، [٦٦] قد أنهيا النشاطَ الدبلوماسي والاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية هناك تماماً.[١٠٩] وكذلك تسبَّبَ اندلاعُ الحرب في اليمن ليس في تعليقِ

العديد من المشروعات الاقتصادية المرتبطة بجمهورية الصين الشعبية فحسب، بل أيضاً في إجبارِ بحرية جيش التحرير الشعبي، في تَكرارٍ لعملياتها في ليبيا (٢٠١١ و ٢٠١٤)، على تغيير مسار الفرق العاملة في مجال مكافحة القرصنة على متن السفن الحربية، وإجلاء مواطني جمهورية الصين الشعبية (بإجمالي ٦٠٠ شخص) والأجانب (بإجمالي ٢٢٥ شخصاً) في أبريل ٢٠١٥.[١٦]

هذه التهديدات متعددةُ الجوانب للأثر الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية قد دفعتها إلى تبنِّي موقفٍ دبلوماسي وعسكري أكثر فعاليةً في منطقة البحر الأحمر خلال العقدين الماضيين.[١٢٧] ومن ثَم سعت جمهورية الصين الشعبية بشكلٍ متزايد من الناحية الدبلوماسية إلى الاضطلاع بدورٍ شبه توسطي يسعى إلى تجميدِ الصراعات وتعزيز السلطة الوطنية والقدرة على الحكم في دول البحر الأحمر.[٨٢] فقد توسطت جمهوريةُ الصين الشعبية في دولتي السودان، على سبيل المثال، لحلِّ الخلافات بين الخرطوم وجوبا (وكذلك بين هاتين العاصمتين والمجتمع الدولي الأوسع)، وسعت إلى تيسير محادثات السلام الداخلية بين الفصائل المقتتلة داخليّاً من خلال مبعوثين معينين.[١٩٢] وفي عهدٍ أقرب، قدمت جمهورية الصين الشعبية نفسها وسيطاً محتملاً في الصراع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي، والذي عاود الظهور في عام ٢٠١٧ عقب انسحاب قطر من هذا الدور.[٢٣] وفي اليمن، توقَّع بعضُ المحللين أن جمهورية الصين الشعبية قد تحاولُ الاضطلاعَ بدور مماثل، مستفيدةً من عَلاقاتها مع الأطراف المختلفة من أجلِ تيسير محادثات السلام.[١٨٥]

انطلقت العديدُ من هذه الجهود الوسيطة في إطار التعاون مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحادِ الإفريقي والجامعة العربية. وفي عام ٢٠١٥، تعهَّدت حكومةُ جمهورية الصين الشعبية بدفع ١٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم جهود حفظ السلام الإقليمية (ذات الطابّع السياسي والعسكري) التي يبذلُها الاتحاد الإفريقي.[١٢٤] ساندت جمهوريةُ الصين الشعبية أيضاً، بدعم السلطات في دولتي السودان، نشرَ بعثات حفظ سلام مختلطة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (٢٠٠٦) وجنوب السودان (٢٠١٥). وفي ٢٠١٩، أوفدت الصينُ ما يقرب من ١٤٠٠ من مواطنيها إلى دولتي السودان تحت مظلة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.[٧٠] وبحسَبِ ما وردَ في ورقة السياسات تجاه إفريقيا، فإن هذه التحركاتِ الدبلوماسية تُعدُّ جزءاً من محاولة

بنَّاءة، تحددها الخصائصُ الصينية واحترام السيادة الوطنية للدول الإفريقية، لدعم السلام والأمن، والنهوض بهما في جميع أنحاء القارة على نحوٍ يتفقُ مع شعار الاتحاد الإفريقي "حلول إفريقية للمشكلات الإفريقية".[٣٠]

لقطة لقاعدة الدعم الصينية في جيبوتي[٩٦]

بالإضافة إلى الدبلوماسية الأكثرِ نشاطاً واهتماماً، أصبحَ لجمهورية الصين الشعبية وجودٌ عسكريٌّ شبهُ دائم في البحر الأحمر؛ فقد نفَّذت بحرية جيش التحرير الشعبي منذ ديسمبر ٢٠٠٨ أكثرَ من ٣٠ مهمةَ حراسة ومرافقة للأساطيل البحرية التجارية الصينية (ولاحقاً الأجنبية كذلك)، وهي سلسلةٌ من العمليات (لا تزال متواصلةً) التي اشتملت إجمالاً على أكثرَ من ١٠٦ سفن و٢٨ ألف ضابط وجندي على مدى ١٠ سنوات.[٤٤] جاءت مهامُّ الحراسة والمرافقة تلك ردّاً لنداءِ المجتمعِ الدولي، على النحوِ المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم ١٨٥١، لمكافحة القرصنة التي تهدد الشحنَ البحريَّ الدولي على طول سواحل القرن الإفريقي.[١٩٩] وعلى الرغم من أن هجَماتِ القراصنة التي خرجت من الصومال قد انخفضت سريعاً بدايةً من ٢٠١٢ وما بعدها، لكن بحرية جيش التحرير الشعبي استمرت في إرسالِ مهام الحراسة والمرافقة إلى المنطقة. ووَفقاً لجيروم، كان الدافعُ وراء ذلك رغبةَ القيادة الصينية في تطوير إمكانات إظهار القوة لدى بحرية

جيش التحرير الشعبي، وتعزيز خبرتها التشغيلية، وتحسين صورة البلد (من خلال الدبلوماسية البحرية المتمثلة في زيارات الموانى والمناورات البحرية المشتركة)، وتمكينها من الاستجابة سريعاً للأزمات والمخاطر التي تهددُ المصالحَ الوطنية في الخارج (حسبما اتضح من إجلاءِ بحرية جيش التحرير الشعبي لمواطني جمهورية الصين الشعبية من اليمن عام ٢٠١٥).[٢٦]

في أغسطس ٢٠١٧، أنشأت بحريةُ جيش التحرير الشعبي "قاعدةَ دعم" في أوبوك في ضوء عقد إيجار لمدة ١٠ سنوات وبقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي سنويّاً مع حكومة جيبوتي.[٦] وبهذا تكون جمهوريةُ الصين الشعبية قد انضمت إلى مجموعةٍ كبيرة من الدول الأخرى التي تمتلك فعليّاً منشآت عسكرية في جيبوتي مثل الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان. وفي مايو ٢٠١٨، كُشِفَ النقابُ عن إجراء مزيدٍ من البناء في أوبوك لإنشاء ميناءٍ مناسب لرسو سفن بحرية جيش التحرير الشعبي وتزويدها بالوقود.[٦٩] وستوفر قاعدةُ الدعم الجيبوتية لجمهورية الصين الشعبية نقطةَ اتصال لوجستية مهمة لتعزيز إمكاناتها لإظهار القوة، وستساعد على تحول بحرية جيش التحرير الشعبي إلى قوة حقيقية في «أعالي البحار» تتمتع بوجود دائم في المحيط الهندي الغربي، وهو تطورٌ قد يدعمه إنشاءُ قواعدِ دعمٍ (محتملة) بأماكنَ أخرى في محيط المنطقة، مثلما هو الحال بجيواني گوادر في باكستان.[١١٠]

شمِل الوجود العسكري لجمهورية الصين الشعبية في البحر الأحمر بُعداً آخرَ تمثَّل في تعميق التعاون بين جيش التحرير الشعبي والشرطة المسلحة الشعبية (PAP) مع المؤسسات العسكرية وقوات الشرطة المحلية. ظهر هذا التعاونُ، حسبما هو موضَّح في ورقة السياسات تجاه إفريقيا، بعدةِ طرقٍ: توسيع نطاق الفرص المتاحة أمامَ الأفراد العسكريين (والشرطة) الأفارقة للتدريبِ في أكاديمياتِ جيش التحرير الشعبى الصينى وبحرية جيش التحرير الشعبي والشرطة المسلحة الشعبية (بما في ذلك في جامعة الدفاع الوطني)، وزيادة التنسيق في مجال مكافحة القرصنة ومكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات، وزيادة الدعمِ المالي المقدمِ من جمهورية الصين الشعبية للمؤسسات العسكرية المحلية بهدفٍ واضحٍ يتمثل في الارتقاء بنوعية استعدادها القتالي ومعداتها.[١٨٥] زادت أعدادُ التدريبات المشتركة بين جمهورية الصين

الشعبية ودول البحر الأحمر؛ فكان آخرُها التدريباتِ البحريةَ الصينيةَ السعودية التي جرت في نوفمبر ٢٠١٩. [١٠٨]

في إشارةٍ إلى الاهتمام المتزايدِ لجمهورية الصين الشعبية بتوسيع شراكاتها الأمنية في إفريقيا، فقد استضافت بكين "منتدى الدفاع والأمن الصيني-الإفريقي" الأول في يونيو ٢٠١٩. ضمَّ المنتدى، الذي تُشرف عليه وزارة الدفاع الوطني لجمهورية الصين الشعبية، مشاركةَ أكثرَ من خمسين وفداً من الاتحاد الإفريقي ومختلف الدول الإفريقية، وركز بصفة أساسية على تحديد مجالاتِ تعزيز العَلاقات العسكرية الصينية-الإفريقية والتعاون الأمني.[٨١] وقد استفادت هذه العَلاقاتُ بروابطِ المسار الثاني التي بنيت مع المؤسسات العسكرية العربية والإفريقية من خلال منصات مثل «منتدى بكين شيانغشان»، وهو مؤتمرٌ سنوي تتشارك في استضافته كلٌّ من الأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية والمعهد الصيني للدراسات الاستراتيجية الدولية التابع لوزارة الخارجية الصينية.[١٦٩]

قد يكون لهذه التوجهاتِ المستدامة للتعاونِ العسكري تأثيرٌ إيجابيٌّ طويلُ الأمد على مبيعات أسلحة جمهورية الصين الشعبية (وتقنيات المراقبة)[١٦٥] لدول البحر الأحمر، والتي لم تتجاوز قيمتُها أكثرَ من ١,١٧٣ مليار دولار أمريكي خلال المدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٨.[١٣٤] فقد انتشرت الطائراتُ دون طيار صينية الصنع، وخاصة سلسلتي Caihong وWing Loong، في جميع أنحاء المنطقة.[١٤٤] وبفضل انخفاض سعر التكنولوجيا الصينية وتوافرها في السوق (فقد حدت قوانينُ التصدير الأمريكية الصارمة، المعمول بها حتى عام ٢٠١٨، من تصديرِ الطائرات دون طيار الأمريكية الصنع)، فقد اعتمدت عليها المؤسساتُ العسكرية المحلية اعتماداً كبيراً. فتفيدُ التقارير، على سبيل المثال، أن الجيشَ المصريَّ قد استخدم طائراتٍ دون طيار من طراز Wing Loong في عمليات مكافحة الإرهاب في سيناء التي بدأها منذ ٢٠١٧. [١٩٩] وكذلك المملكةُ العربية السعودية، التي نفذت واحدةً من أكبرِ عمليات الشراء للطائرات دون طيار من طراز Wing Loong في عام ٢٠١٧ (بإجمالي ٣٠٠ طائرة)، اتجهت أيضاً نحو إقامة مشروعٍ مشتركٍ لتشييد مصنعٍ لتصنيع سلسلة Caihong في الخرج.[٦٨] وقد استخدمت المملكةُ العربية السعودية كلتا السلسلتين لتنفيذِ دوريات

الحراسة لخطوط أنابيب النفط المحلية وشن عملياتٍ عسكرية في اليمن (بالاشتراك مع الطائرات دون طيار صينية الصنع التي تسيرها الإمارات).[٩٩] وعلى الرغم من أن جمهوريةَ الصين الشعبية تقصرُ بيعَ الطائرات دون طيار على الأطراف الفاعلة الحكومية فحسب، فإن انتشارَ الطائرات دون طيار كان له عواقبُ غيرُ مقصودة فيما يتعلق بالقدرةِ العسكرية التي تتمتع بها الأطرافُ الفاعلة غير الحكومية في منطقة البحر الأحمر: فقد صعَّد الحوثيون من استخدامهم للطائرات دون طيار، المعتمدة على التكنولوجيا الصينية، ونجحت في تنفيذ هَجَماتٍ داخل المملكة العربية السعودية خلال المدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩.[٨٣]

٣- اجتذاب جمهورية الصين الشعبية نحو الاضطلاع بدور "بنّاء" في البحر الأحمر

على الرغم من أن الخطابَ الصيني لم يسفر حتى الآن عن وضعِ تصورٍ ملموس تجاهَ البحر الأحمر بوصفه منطقةَ تفاعل موحدة أو معينة الحدود، فقد نجحت جمهورية الصين الشعبية نفسها في إحداث أثرٍ مادي قوي في جميع أنحاء المنطقة على مدى العقدين الماضيين حسبما انعكس في عَلاقاتها السياسية الودية، وأنشطتها الاقتصادية المتزايدة، وتوسع ارتباطاتِها الأمنية هناك. هذا الوجودُ المعقَّدُ متعدد الأوجه، رغم أنه يأتي مدفوعاً بالسعيِ نحو تحقيق المصلحة الوطنية، ناهيك عن المصالح التجارية والمتقلبة للجهات الفاعلة المنبثقة عن الدولة، فقد كان مكسباً إيجابيّاً خالصاً لمعظم دول البحر الأحمر. تُعدُّ جمهورية الصين الشعبية مزوداً للخدمات، ومقرضاً، ومستثمراً رئيساً، الأمر الذي ساعد في تطوير البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة.[١٣٩] بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت دوراً وسطيّاً محدوداً لحلِّ (أو تجميد) الصراعات الإقليمية ودعم جهود حفظ السلام وتحقيق الاستقرار بقيادة كلٍّ من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. من وجهة نظر المملكة العربية السعودية، التي تهدف إلى إنشاء إطار تنظيمي وحكم قوي لمنطقة البحر الأحمر، فإن وجودَ جمهورية الصين الشعبية يُعدُّ أمراً يصعب تجاهله؛ وهو تواجد يجب أيضاً تسخيرُه من أجل الاستفادة من المصالح الإقليمية المشتركة، وإدارتُه بعناية لتقليل المخاطر التي قد تترتب عليه.

إن اجتذابَ جمهورية الصين الشعبية للاضطلاع بدور بنّاء في هذا السياق يبدأ بالمشاركة الخطابية. وبحسب ما ورد في التقرير، فإن المناقشاتِ الأكاديميةَ في جمهورية الصين الشعبية قد أولت قليلاً من الاهتمام (على عكس الاتجاهات الخطابية الإقليمية والدولية) بالبحر الأحمر بوصفه منطقةَ تفاعل موحدة ومعينة الحدود. قد يرغب صنّاع السياسات والمسؤولون والباحثون السعوديون (بالاشتراك مع غيرهم من دول البحر الأحمر أصحاب التوجه المماثل) في النظر بإمكانية بَدء محادثات حول مستقبل البحر الأحمر وأهميته الاستراتيجية مع نظرائهم الصينيين، سواء من خلال القنوات الدبلوماسية العادية أو السياقات الأكاديمية. ويمكن أن تُسهمَ هذه المدخلات في مناقشات السياسة الخارجية المستمرة داخل جمهورية الصين الشعبية، ولا سيما تلك المتعلقة بأهمية المناطق المختلفة في جميع أنحاء العالم للمصالح الوطنية طويلة الأجل للبلاد، وكذلك الدور السياسي والعسكري الذي يمكن أن تؤديَه الصين في تلك المناطق.[٣٦]

هذا ويمكنُ لإهمال مثل هذه المناقشات أن يكونَ له عواقبُ غيرُ متوقعة. فهناك، على سبيل المثال، تقبُّلٌ متزايدٌ في الأوساط الرسمية والأكاديمية الصينية لاستخدام الممر البحري في القطب الشمالي، والذي فُتِح جزئيّاً بسبب الاحتباس الحراري، ليكون طريقاً بديلاً (وأسرع) إلى الأسواق الأوروبية.[٨٥] وفي حين أن قناةَ السويس ستستمر على الأرجح في الاحتفاظ بأهمية استراتيجية كبيرة لجمهورية الصين الشعبية لعقود قادمة، وهي مكانة تدعمها استثماراتُها في الموانئ الرئيسة المهمة المرتبطة بالقناة مثل بيرايوس، فإنه يمكنُ للممر البحري في القطب الشمالي أن تكونَ له الأفضلية مستقبلاً بسبب اعتبارات التحوط الاستراتيجي (ضد أمريكا) أوحتى حسابات ترشيدالتكلفة والوقت. [١٠٩] وعليه، فإن اجتذابَ جمهورية الصين الشعبية إلى الخطاب الناشئ حول البحر الأحمر قد يساعد ليس في تحديد أوجه التآزر ومجالات التعاون المحتملة فحسب، ولكن أيضاً في تعزيز التزام جمهورية الصين الشعبية تجاه منطقة يُعاد تصورها بوصفها منطقةً لها أهميتها الاستراتيجية.

إن القياسَ الفعال لفوائد التواجد الصيني ومخاطره في المنطقة مرهونٌ بقدر ما بالأهداف المعلنة ذاتيّاً لمشروع كيان البحر الأحمر المقترح.[١٦٣] وعلى الرغم من محدودية التفاصيل، فإن الإعلانَ السعودي في ديسمبر ٢٠١٨ أشار إلى أن العضويةَ

في كيان البحر الأحمر ستشمل جميعَ الدول العربية والإفريقية الساحلية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية ومصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن.[١٠٨] ووَفقاً لوزير الخارجية السعودي (آنذاك) عادل الجبير (مواليد ١٩٦٢)، فإن من بين أهداف الكيان "تيسيرَ سبل التنسيق في القضايا الاقتصادية والبيئية والأمنية بين الدول .... وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك دعم التجارة والاستثمار ... وتحقيق التوافق في تطوير الدول في هذه المنطقة الحساسة، ومن ثَم إعاقة قدرة القوى الخارجية على أداء دور سلبي هنا".[٨٦] وفي يناير ٢٠٢٠، اجتمع وزراء خارجية الدول المذكورة أعلاه في الرياض، ووقعوا ميثاقاً لإنشاء مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.[١٠٢] وقد أكد وزيرُ الخارجية السعودي الحاليّ، فيصل بن فرحان (مواليد ١٩٧٤)، أن المهمةَ الأساسية لهذا المجلس تتمثل في تعزيز التنسيق المشترك بين الدول الأعضاء نحو تحقيقِ هدفَي التكامل الاقتصادي والحفاظ على الأمن.[٤٦]

إن الوجود الصيني في البحر الأحمر يساعد على خدمة هدفِ مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن المتمثل في تحقيق التكامل الاقتصادي. يمكن الشروعُ في هذه العملية من خلال منح صفة المراقب داخل المنظمة أولاً لجمهورية الصين الشعبية، ثم الأطراف الخارجية المحتملة الأخرى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند واليابان)، بالإضافة إلى أطراف فاعلة إقليمية (إثيوبيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التابعة للاتحاد الإفريقي). ويمكن للمجلسِ أن يكونَ بمثابة منصةٍ متعددةِ الأطراف لإجراء حوار بين جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء المختلفة حول أفضلِ السبل لتحقيق التضافر والتنسيق بين مشروعات البنية التحتية والاقتصادية الجارية في المنطقة؛ وذلك لأن الممارسات الحالية، التي تعتمد إلى حدٍّ كبير على المفاوضات الثنائية بين جمهورية الصين الشعبية والحكومات الوطنية، تنطوي على خطر ازدواجية البنية التحتية وتقويض الجهود المبذولة لربط الأسواق الوطنية والإقليمية الأوسع نطاقاً.[١٢٤] ويمكن أيضاً إجراءُ مشاورات لتنسيق إعادة توجيه رأس المال وترشيده نحو مشروعات البنية التحتية والمناطق الصناعية المحددة التي تتمتع بأهميةٍ من أجل المصلحة الاقتصادية لمنطقة البحر الأحمر عموماً.[٩٨] ويمكن أن تسعى مثلُ هذه المشاورات أيضاً إلى التشجيع على قدرٍ أكبر من تنسيق المشروعات

بين المؤسسات المالية التابعة لجمهورية الصين الشعبية مثل بنك التصدير والاستيراد الصيني والكيانات الإنمائية الوطنية الأخرى مثل بنك التنمية الياباني ومؤسسة تمويل التنمية الأمريكية المنشأة حديثاً.[١٣٦] وبذلك يمكنُ لمجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الاستفادةُ استفادةً خلاقةً من الوجود الاقتصادي (والإيجابي فعليّاً) لجمهورية الصين الشعبية على نحو يعجل من وتيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وبالرجوع إلى هدف المحافظة على الأمن، فقد أثار الوجود الأمني المتزايد لجمهورية الصين الشعبية في المنطقة، مثلما هو الحالُ في أماكنَ أخرى من العالم، قلقاً وضغوطاً مضادة من أطراف فاعلة مهمة أخرى من بينها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند واليابان، وهو ما أدى بدوره إلى إيجادِ مخاطرَ جديدة وغير متوقعة. فالولايات المتحدة، التي تضع نصب عينيها حمايةَ أصولها العسكرية، أعربت بالفعل عن قلقها إزاءَ استخدام الدول التي تستضيف الوجود العسكري الأمريكي للتكنولوجيا الصينية. [١٧٧] وكذلك فالتوسعُ في الأثر العسكري لجمهورية الصين الشعبية في المنطقة لم يؤدِّ إلى زيادة المخاوف الأمريكية فحسب، بل كان عاملاً أيضاً حفَّز على الاختراق العسكري لأطراف فاعلة أخرى كان أبرزها الهند، عبر السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا.[٧٤] واليابان، التي أنشأت بالفعل قاعدةً في جيبوتي في ٢٠١١، تعمل على زيادة انتشارها العسكري في الخليج، وتشجع الحوارَ الأمني الرباعي، وهي مبادرة تسعى ضمنيّاً إلى مواجهة الأثر المتزايد لجمهورية الصين الشعبية عبر المحيط الهندي الأوسع.[٦٠]

هذا ومن المرجح أن تستمرَّ التوتراتُ بين جمهورية الصين الشعبية وكثيرٍ من تلك الأطراف الفاعلة الرئيسة على مدى العقود المقبلة، وهذا يقتضي أن يضطلعَ مجلسُ الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن بدور أكثر فعالية على المدى الطويل لمعالجة هذه التوترات، وربما توجيهها نحو نتائجَ أمنية أكثر فائدة للمنطقة. [٥٩] ويمكن للمجلس، من خلال جلب جمهورية الصين الشعبية، من بين جهات خارجية أخرى، كمراقبا فيه، أن يحولَ دون تحولِ البحر الأحمر إلى منطقة للتنافس على السلطة والمواجهات العسكرية. وبصفة مبدئية، يمكن الاستفادةُ من مجلس الدول العربية والإفريقية المطلةِ على البحر الأحمر وخليج عدن بوصفة منصةً لتنظيم وتعميق

الاتصال بين المراقبين (أو الأطراف الفاعلة الخارجية غير المراقبة) والدول الأعضاء على الصعيد الثنائي، لتوسيعها لاحقاً في أشكال متعددة الأطراف. ويمكن لهذه الاتصالات أن تسعى ليس إلى تعزيز الثقة (من خلال تعميم جمع المعلومات، وإجراء التدريبات العسكرية، وإطلاق عمليات مكافحة القرصنة) فحسب، بل أيضاً إلى إيجاد توافقٍ للآراء بين المؤسسات العسكرية المحلية والأجنبية حول قواعد السلوك التي تمنع إضفاءَ الصبغة العسكرية على البحر الأحمر، والحد من خطر المواجهات، وحماية هذا الممر البحري الحيوي من التأثر بالصراعات الخارجية (المحتملة) الأخرى التي تحدث في أماكنَ أخرى من العالم. قد يكون مفيداً للمجلس في هذا الصدد دراسة تجارب (وإخفاقات) رابطة دول جنوب شرق آسيا في محاولة وضع مدونة سلوك لبحر الصين الجنوبي.[٣٠] وعموماً فإن اتباعَ المجلس لنهجٍ أكثرَ فعالية يعد أمراً حيويّاً للمحافظة على الأمن طويل الأجل في البحر الأحمر، وقد يكون لذلك تأثير إيجابي على الأطراف المعنية في المنطقة إذا ما اتُّبِع ذلك النهج اتباعاً مدروساً.

نبذة عن المؤلف

الدكتور محمد السديري: نال درجة الدكتوراه في علم المقارنة السياسية من جامعة هونج كونج في الصين. نال درجة الماجستير في التاريخ الدولي من جامعة لندن للاقتصاد، ودرجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة بكين، وهو خريج بكالوريوس من جامعة جورجتاون. محمد يتحدث كل من اللغة العربية، والإنجليزية، والصينية (الماندرين). اهتماماته البحثية تشمل العلاقات الصينية- الشرق أوسطية، العلاقات الاسلامية واليسارية بين شرق آسيا والعالم العربي, والسياسة الصينية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٨٦٩٢ فاكس: ٤٥٧٧٦١١ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com